

مُتَجَبَّرٌ

الحَسَامِيُّ

للشيخ الإمام حسام الدين محمد بن محمد عمرا الأسيكي ر.ه.

المتوفى ٦٤٤هـ

مع شرحه العجيب المسبب

النَّامِيُّ

للعلامة أبي محمد عبد الحق الحقاقي ر.ه.

طبعة مبدية صممة مبدية

مكتبة النشر
كراتشي - باكستان

مُنْتَخَبُ الْحَسَامِيِّ

للشيخ الإمام حسام الدين محمد بن محمد عمر الأخسيكي رحمه الله
المتوفى ٦٤٤هـ

مع شرحه العجيب المسمى بـ

النَّامِي

للعلامة أبي محمد عبد الحق الحفاني رحمه الله

طبعة مبدية صحيحة موزنة



مثل أبي هريرة وأنس بن مالك رضي الله عنهما. فإن وافق حديثه القياس عمل به، وإن خالفه لم يترك إلا للضرورة وانسداد باب الرأي، وذلك مثل حديث أبي هريرة في المصراة.

= قالت عائشة: أويحس موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عوداً. (أخرجه أبو منصور البغدادي في كتابه من طريق محمد بن عمرو بن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب) فتأمل*.

ونحن نقول: القياس محتمل بأصله في كل وصف؛ إذ كل وصف من أوصاف النص يحتمل أن يكون هو المؤثر في الحكم ويحتمل أن لا يكون، وخبر الواحد يقين بأصله، وإنما الشبهة في طريق وصوله، والاحتمال الثابت في الأصل أقوى من الاحتمال الثابت في الطريق بعد اليقين بالأصل فلا يعارض الخير.

وانسداد باب الرأي: قوله: "وانسداد" عطف تفسيري لقوله: "للضرورة"، والمعنى إنما يترك حديث غير الفقيه إذا خالف القياس للضرورة، وهي أنه لو عمل بالحديث وقت المخالفة أيضاً لانسد باب القياس من كل وجه، وقد أمر الله تعالى بالقياس بقوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: ٢)، والحال أن الراوي غير فقيه، ويحتمل أنه نقل ذلك الحديث بالمعنى؛ لأنه كان شائعاً ذائعاً فيهم فيمكن أنه أخطأ فيه، ولم يدرك مراد رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم، فحينئذ كيف يعتمد على قوله: ويترك به القياس الثابت بقوله تعالى، فلهذه الضرورة تركنا هذا الحديث وعملنا بالقياس. حديث أبي هريرة رضي الله عنه: وهو ما روى أبو هريرة أن النبي صلی اللہ علیہ وسلم قال: "لا تصبروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر". رواه مسلم [رقم: ٣٨١٥] وأبو داود، [رقم: ٣٤٤٣] والتصيرية تفعيل من الصرعى، وهو في اللغة الجمع، يقال: صرّيت الماء وصريته إذا جمعته، والمراد به في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشد، وترك الحلب مدة ليحلب المشتري بعد ذلك، فيغترّ بكثرة لبنه ويشريه بثمن غال.

فهذا الحديث مخالف للقياس من كل وجه؛ لأن القياس في ضمان العدوانات والبياعات كلها أن يكون مقدراً بالمثل في المثلي، وبالقيمة في ذوات القيم، ف ضمان اللبن المشروب إما باللبن مثله وإما بالقيمة، ولو كان التمر قيمة فيه فينبغي أن يكون بحسب اللبن، لا أنه يجب صاع التمر قل اللبن أو كثر، فإذا لم يعمل بالحديث لكونه مخالفاً للقياس فليس للمشتري ولاية الردّ بسبب التصرية من غير شرط؛ لأن البيع يقتضي سلامة المبيع، وبقلة اللبن لاتفوت وصف السلامة؛ لأن اللبن ثمرة، وبعدها لاينعدم وصف السلامة، فبقلتها أولى، هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه =

* فتأمل: إشارة إلى أنه لا يحسن إيراد هذه الرواية كأن أبا هريرة لم يكن مجتهداً.

الحمد لله الذي جعل أصول الفقه بمنى الحلال والحرام علان وفقنا لطبقه

الحسنى

الشيخ الامام المصطفى واهل بيته الطيبين الطاهرين حسنة الله في العالمين محمد بن محمد بن عبد الوهاب

[illegible]

مع شرح المحجب المنقح

بِسْمِ اللَّهِ

الذي صنفه القصر والمذايق العالم الفاضل المحقق المجلد أبو محمد عبد الحق الحقوقي الحنطالي بن محمد حامد

میر محمد کتب خانہ آرام باغ کراچی

اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
الحمد لله الذي جعل اصول الفقه مبني على الحلال والحرام على ان وفقنا لطبع

الحسامي

للشيخ الامام الاعلى ولقمة الهمام اللوزعي حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الاخسيكي

ترجمته المصنف، هو محمد بن محمد بن عمر حسام الدين الاخسيكي رحمه الله، كان اماما بارعاً مات يوم الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة اربع واربعين وستمائة وتفق عليه محمد بن عمر النوحا بازي ومحمد بن محمد البخاري، والاخيكي نسبة الى اخيكي بنعم الالف وسكون الحاء المعجمة وكسر السين المعجمة ثم التعلية ثم الكاف المفتوحة ثم المثناة بلام من بلاد فرغانة منتقبة الحسامي نسبة الى لقبه حسام الدين، كن اذكروه السمعاني.

مع شرحه العجيب المشتمل

بالتام

الذي صنفه التهرير المذوق العالم الفاضل المحقق المولوي ابو محمد عبد الحق الحقاقي بن محمد امير

ملتزم الطبع والنشر

مير محمد، كتب خانہ مرکز علم و ادب آرام باغ کراچی

فان وافق حديثه القياس عمل به وان خالفه لم يترك الا للضرورة
وانسداد باب الراي وذلك مثل حديث ابي هريرة في المصطرة و
ان كان الراوي مجهولا

فان وافق حديثه القياس عمل به وان خالفه لم يترك الا للضرورة وانسداد باب الراي قوله و
انسداد عطف تفسير لقوله للضرورة والمعنى انما يترك حديث غير الفقهاء اذا خالف القياس
للضرورة وهي انه لو عمل بالحديث وقت الحادثة ايضا لانسداد باب لقياس من كل وجه وقد
امر الله تعالى بالقياس بقوله فاعتبروا يا اولي الابصار والحال ان الراوي غير فقيه ومجمل انه
نقل ذلك الحديث بالمعنى لانه كان شائعا ذائعا فيهم فيمكن ان يخطأ فيه ولم يدرك
مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم فح كيف يعتمد على قوله ويترك به القياس الثابت
بقوله تعالى فلهمذا الضرورة تركنا هذا الحديث وعلمنا بالقياس وذلك مثل حديث
ابي هريرة في المصطرة وهو ما روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا
الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضى بها امسكها او
ان سخطها ردها وصاعا من تمر رواه مسلم وابوداود والتصرية تفعيل من الصرى وهو في اللغة
الجمع يقال صريت الماء وصريته اذا جمعتة والمراد به في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشدي
ترك المحلب مدة ليحلب المشتري بعد ذلك فيغتر بكثرة لبنه وبشره بثمن غال فهذا الحديث
مخالف للقياس من كل وجه لان القياس في ضمان العدوانات والبياعات كلها ان يكون مقدرا
بالمثل في المثل وبالقمة في ذوات القيم ف ضمان اللبن المشتري اما باللبن مثله واما بالقمة ولو كان
التمر قيمة فيه فينبغي ان يكون بحسب اللبن لانه يجب صاع التمر قل اللبن او كثر فاذا لم يعمل بالحديث
لكونه مخالف للقياس فليس للمشتري ولا يترك بسبب التصرية من غير شرط لان البيع يقتضي
سلامة المبيع وبقلة اللبن لا تقوت وصف السلامة لان اللبن ثمرة وبعد منها لا يتعدم وصف سلامة
فبقلة الاولى هذا عندنا في حنفية وذهب الشافعي وبالك الى ان التصرية عيب حتى كان للمشتري الخيار
ان شاء ردها وصاعا من تمر ان شاء امسكها عملا بظاهر الحديث ف اعلم ان هذا من ذهب عيسى بن ابيان
واما عندنا كرخي ومن تابعه من اصحابنا فليس فقه الراوي شرطا لتقدم الحديث على القياس بل يقبل خبر كل
عدل ضابط اذا يمكن مخالفته للكاتب المستند المشهورة ويقدم على القياس هذا هو الحق المبين واليه
مال اكثر العلماء وهو المأثور من الصحابة والتابعين وان كان الراوي مجهولا اي في رواية الحديث

جامع الاستاذ
في شرح المنار للنيسابوري

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أحمد

الكافي

الطبعة سنة ١٧٤٩ هـ

تحقيق الدكتور

عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد


المطبعة

مكتبة دار الكتب والخطوط العامة

بمكة المكرمة - الرياض

الطبعة الثانية
١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للنّاشر

مكتبة  نزار مصطفى البار

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية المكتبة ٢٢٠٥٧٤٩، ٤٤٠٥٧٤٥

الستودع: ٥٢١٨٠٢١ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام للمقاطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الرابحي ص. ب: ٦٦٩٢٠

المكتبة: ٤٤٠٣٥٣ السريع: ٢٤٢١٩١١ الرز البرية: ١١٥٨٦

القاهرة: ١٢٢١٠٧٢٥٣

جَامِعُ السِّرِّ

فِي شَرْحِ الْمَنَارِ
« لِلنَّبِيِّ »

تَأَلَّفَ

السَّيِّحُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الطَّائِي

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩ هـ

تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ

فَضِيلِ الرَّحْمَنِ عَمْرِو الْفُضُولِ الْأَفْغَانِي

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

النَّاشِرُ

مَكْتَبَةُ نَزَارِ فَصْطَى الْبَلْبَازِ

وإن عرف بالعدالة ، والضبط دون الفقه كأنس وأبي هريرة - رضى الله عنهما - إن وافق حديثه القياس جمل به ، وإن خالفه ، لم يترك إلا بالضرورة .

قلنا : الكلام فى خبر (يخالف القياس) ^(١) وفى هذه الصورة لا احتمال .

والثانى : من عرف بالعدالة والضبط ، ولم يعرف بالفقه - أى قليل الفقه - مثل أبى هريرة - رضى الله عنه - وأنس بن مالك ، وسلمان ، وبلال - رضى الله عنهم - وغيرهم (ممن) ^(٢) اشتهر بالصحة مع الرسول - ﷺ - فى الحضر والسفر ، ولكنه لم يكن من أهل ^(٣) الاجتهاد ، فما وافق حديثه القياس عمل به ، وإن خالفه لم يترك إلا بالضرورة وهى انسداد باب الرأى .

وجه عدم القبول عند انسداد باب الرأى : أن ضبط الحديث عظيم الخطر ، لأنه - ﷺ - قد أوتى (جوامع) ^(٤) / ^(٥) الكلم ، والوقوف على كل معنى ضمنه فى كلامه أمر عظيم . ولهذا قلت رواية الكبار من الصحابة - رضى الله عنهم - وقد كان نقل الحديث بالمعنى مستفيضاً فيهم على ما جاء فى كثير من الأخبار : أمر النبى - ﷺ - بكذا ، ونهى عن كذا ، ولما ظهر ذلك منهم احتمل أن هذا الراوى نقل معنى كلام الرسول - ﷺ -

(١) فى ب (مخالف للقياس) .

(٢) فى ح (من) وهو خطأ .

(٣) وفيه نظر : وذلك أن أبى هريرة - رضى الله عنه - كان فقيهاً ومن أهل الاجتهاد ، حيث لم يعد شيئا من أسبابه ، وقد كان يفتى فى رمان الصحابة ، وما كان يفتى فى ذلك الزمان إلا فقيه مجتهد كما يأتى ذلك فى ص ٥٧٣ إن شاء الله تعالى .

(٤) فى ح (بجوامع) .

(٥) ق ١١٨ / ٢ من ب .

تسهيل الوصول

الى

علم الاصول

(تأليف)

الاستاذ صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد الرحمن
 عيد المحلاوى الحنفى القاضى بالمحكمة العليا الشرعية
 حفظه الله

طبع بمطبعة

مصطفى الشبانى الكائن فى اولاد بمصر

(وحقوق الطبع محفوظة لهم)

(ربيع اول - ١٣٤١ هـ)

تسهيل الوصول

الى

علم الاصول

(تأليف)

الاستاذ صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد الرحمن

عبد المحلاوي الحنفي القاضي بالحكمة العليا الشرعية

حفظه الله

طبع بمطبعة

مطبعة الشبان الحسيني واولاده بمصر

(وحقوق الطبع محفوظة لهم)

(ربيع اول - ١٣٤١ هـ)

الاشعري وعائشة رضي الله عنهم كان حديثه حجة سواء وافق القياس أو خالفه فإن
 كان موافقا للقياس تأييده وإن كان مخالفا للقياس يترك القياس ويعمل بخبر الواحد
 لأن الخبر يقين بأصله من حيث أنه قول الرسول عليه السلام لا يشمل الخطأ وإنما
 الشبهة بعارض النقل حيث يحتمل الغلط والنسيان أو الكذب من الراوي والقياس
 يحتمل بأصله اذ كل وصف يحتمل أن يكون علة فلا يعلم يقينا أن الحكم في المنصوص
 عليه باعتبار هذا الوصف لاحتمال أن يكون الوصف المؤثر غير ما ظنه المجتهد مؤثرا
 فكان الأئمة بما ليس في أصله شبهة أولى من مثل خبر الواحد المخالف للقياس
 حديث القهقهة وهو ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال الأمن فحكك منكم قهقهة
 فليعد الوضوء فإنه رواه أبو دؤيب الاشعري وكثير من الصحابة كبار وأنس رضي
 الله عنهم فالقياس يقتضي عدم نقضها للوضوء لأنها صوت كالكلام وليست نجسا
 وقال الشافعي ومالك لا ينقض بها الوضوء وهو القياس فاندفع الاعتراض بأنكم
 عمائم بخبر القهقهة المخالف للقياس مع أنه رواية معبد الجهنى وأنه لم يعرف بالقهقهة
 من بين الصحابة وإن عرف الراوي بالعدالة والضبط ولم يعرف بالفقه والاجتهاد
 كأنس وأبي هريرة وسلمان وبطل رضي الله عنهم أن وافق حديثه القياس عمل به
 وإن خالفه لم يترك الحديث إلا بسبب ضرورة وهي انسداد باب الرأي فيما روى بأن
 يروى حديثا ينفي كون القياس حجة فيترك ويعمل بالقياس لأنهم كانوا يقولون
 الحديث بلهني والوقوف على مراده صلى الله عليه وسلم عظيم والناقل ينقل بقدر
 فهمه فلمه لم يدرك مراده صلى الله عليه وسلم فلهذا كان الحديث مخالفا للقياس
 من كل وجه وإذا انسداد باب الرأي من كل وجه صار ناسخا للكتاب وهو قوله تعالى
 فاعتبوا بالاولى الابصار به مثال ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه في المصراة
 وهو أن النبي عليه السلام قال لا تصبروا الا بل والفم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو
 بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضيها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر
 والمصراة بضم الميم وفتح الصاد ونشيد الراء الشاة أو المناقة التي جمع لبنها في الضرع
 بالشد وترك الحلب ليتخيل المشتري انها غزيرة اللبن وقوله لا تصبروا بضم التاء
 وفتح الصاد فهو من التصرية وهي الجمع ومعنى قوله بخير النظرين نظره لنفسه
 بالاختيار والامساك ونظره للبائع بالرد والفسخ فهذا الحديث مخالف للقياس من كل
 وجه لان الضمان اما بالمثل في المثل أو القيمي في ذوات القيم ف ضمان اللبن المشروب